

٣ - مفاوضات أسوان : اتفاقية شكا المباحثات

وصل كسنجر إلى أسوان يوم ١١ يناير ١٩٧٤ لاجراء المفاوضات .
السادات لوضع اتفاقية عن « فك الاشتباك » والفصل بين القوات . وهو المفاوضين
لم تتمكن المباحثات العسكرية في الكيلو متر ١٠١ أو في جنيف ، من - -
فيه إلى نتيجة محددة .

لقد كان واضحا لنا عند تنفيذ « اتفاقية النقاط الست » أن الجانب الإسرائيلي وضع
العراقيل أمام تنفيذ البند رقم (٢) من الاتفاقية ، وهو الخاص « بتسوية مسألة عودة
القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق عن فك الاشتباك وفصل
القوات تحت إشراف الأمم المتحدة » .

وبعد تضيق الخناق على الوفد الإسرائيلي اثناء مباحثات الكيلو ١٠١ ، بعد العديد
من الاجتماعات ، اضطر الجنرال ياريف أن يقرر - بحضور الجنرال سيلاسفيو - أنه
غير مفوض من حكومته لمناقشة انسحاب القوات الإسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ،
وان الحكومة الاسرائيلية ليست في وضع يسمح لها بالبت في هذه الأمور انتظارا لنتائج
الانتخابات المقرر لها ديسمبر ٧٣ / يناير ١٩٧٤ . ولم أكن أثق أبدا في صحة هذا
السبب .

وتكررت المماطلة الإسرائيلية في مباحثات جنيف ، عندما قرر الجنرال مردخاي جور
رئيس الوفد الإسرائيلي - بحضور سيلاسفيو - أنه ليس لديه أفكار محددة عن فك

الاشتباك ، لأن الحكومة الإسرائيلية مازالت تدرس الموضوع ، ولم تصل إلى قرار بشأنه ، بعد ست جلسات من المفاوضات العسكرية في جنيف .

وفي تقديري ، أن إسرائيل - باتفاق مع كسنجر كانت تلتزم بعدم الوصول إلى نتيجة ايجابية في هذا الموضوع لحين وصول كسنجر حتى يتم الاتفاق بوجوده وجهوده ، وبالتالي يبرز الدور الأمريكي في قدرته على حل المشاكل بين إسرائيل والعرب .



أجرى كسنجر المفاوضات مع الرئيس السادات ووزير الخارجية اسماعيل فهمي في أسوان ، وبدأ جولاته المكوكية بين أسوان والقدس . وبعد فترة ما ، أبلغني الفريق أول أحمد إسماعيل بالسفر إلى أسوان للاشتراك في المفاوضات المصرية الأمريكية لبحث الموضوعات العسكرية .

بدأ الدور الحقيقي لعملى في أسوان ، عندما دعيت لحضور اجتماع للمفاوضات بين الوفدين المصرى والأمريكى ، يعقد في فندق كتاركت الجديد في أسوان . وقبل هذا الاجتماع لم يخطرني الرئيس السادات بأى اتفاق مسبق تم بينه وبين كسنجر - فى المفاوضات التى تمت بينهما - عن أى موضوعات عسكرية بحثت بينهما سيتضمنها الاتفاق وكان اعتقادى أن مثل هذه الموضوعات العسكرية سيتم بحثها خلال المفاوضات بين الوفدين المصرى والأمريكى ، حتى يتعرف كسنجر على رأينا أثناء رحلاته المكوكية إلى إسرائيل ، وبالتالي يمكنه الوصول إلى اتفاق يرضى عنه الطرفان .

كان الوفد المصرى مكونا من إسماعيل فهمي وزير الخارجية رئيساً ، وأنا ، ومحمد رياض ، وأحمد عثمان ، وعمر سرى وآخرين من وزارة الخارجية . وكان الوفد الأمريكى مكونا برئاسة الدكتور هنرى كسنجر ومعه بنكر ، وأيلتس ، وسوندرز ، واثرتون ، وكوانت ، والمستشار القانونى لوزارة الخارجية .

جلسنا لاجراء محادثات جادة وسرية لمدة حوالى ساعتين ، نوقشت فيها موضوعات سياسية وأخرى عسكرية . وأبلغ كسنجر الحاضرين بنود الاتفاق الذى توصل إليه مع الرئيس السادات حول الموضوعات العسكرية . وهنا كانت المفاجأة لي وللحاضرين ، عندما ذكر كسنجر ان الرئيس السادات وافق على تخفيض حجم القوات

على الضفة الشرقية للقناة لتسبح ٧٠٠٠ رجل ، ٣٠ دبابة ، و١٥٠٠٠ محدوداً من قطع المدفعية .

في هذه اللحظة شمرت بمدى التمهيط الذي سيحدث في القوات ، بيد أن كان لنا قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال العدد الجديد ، وكنا نقدر ان يكون لنا ٣٠٠ دبابة في شرق القناة ، كما كان الوضع الطبيعي أن يكون لنا أعداد كبيرة من المدفعية لتدعيم القوات في سيناء .

وأنذكر أني أبديت رفضي لتخفيض حجم القوات كما هو مقترح ، وقلت للدكتور كسنجر بعدة « إنك تعطى لإسرائيل كل ما يضمن تأمين قواتها ، وتحررنا من كل ما يضمن تأمين قواتنا .. إنني لا أوافق على ذلك ، ولا يمكنني - كرئيس أركان حرب القوات المسلحة - إيجاد المبرر له . أمام القوات المسلحة »

قال كسنجر إنه يضع استراتيجية للسلام مستقبلا وهو موضوع هام ، وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاتفاق على الأعداد المقترحة من القوات المصرية والأسلحة لتكون في شرق القناة .

قلت له إنني لا أتحدث عن السلام ، ولكنني أتحدث عن تأمين قواتنا ... وتركت غرفة الاجتماعات بانفعال ، بعد أن اغرورقت عيناى بالدموع ... واتجهت إلى الحمام .

ويقول إسماعيل فهمي إنه بعد أن غادرت الغرفة « بدأ الجميع يتعلمون وتأثرت مشاعر الوفد المصري الذي كان يشعر بنفس شعور الفريق الجسمي . وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجوه الوفد الأمريكي أنهم أيضا شعروا بالظلم الذي وقع على مصر .. غير أن كسنجر كان لا يفكر إلا في نفسه ، وقد شحب لونه ، وظل يدمدم قائلا « يا ألعطاء الذي قلته ؟ »

بدأت لهذه الاجتماعات ، لأكون صامتا حتى نهاية الاجتماع . أخذ كسنجر يغرقني بالمديح ، ويقول إن العسكريين الإسرائيليين يقدرون تماما كفاءة الفريق الجسمي ... واعترفت إسرائيل بأنها تخشاه أكثر مما تخشى القادة العسكريين العرب الآخرين . لقد بقيت صامتا دون أن أعلي بكلمة على ما قاله كسنجر ، لأن المديح لم يكن يمحو المشكلة الحقيقية التي نواجهها

فقد كنت أقدر الجهد والتضحيات التي تحملتها القوات المصرية في الحرب ، وليس

هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير الذى قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة ، وكنت أتوقع أن يستشير الرئيس السادات الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة أو يستشيرنى عند وصولى إلى أسوان ، لابتداء الرأى فى الموضوعات العسكرية التى يتضمنها الاتفاق ، ومنها حجم القوات التى يجب الاحتفاظ بها فى سيناء بحيث تكون قادرة على الدفاع بكفاءة عن الانجاز العسكرى الذى حققته . ولم يكن هناك ما يدعو - سياسيا أو عسكريا - إلى قبولنا لهذا التخفيض للقوات والتسليح .



بعد انتهاء المفاوضات ، اتصلت بالفريق أول إسماعيل بالقاهرة ، وبعد أن شرحت له ما دار فى هذا الاجتماع ، طلبت منه أن يحضر إلى أسوان بالطائرة التى تستغرق رحلتها ساعة ونصف الساعة ، لمناقشة وبحث الموضوع مع السيد الرئيس ، ونحن فى مرحلة المفاوضات قبل أن يتم الاتفاق رسميا بين مصر وإسرائيل .

وكان الحل التبادلى أن يتصل بالرئيس تليفونيا لتوضيح وجهة نظره والتى تتفق مع وجهة نظرى . ولا أعلم ماذا تم بعد ذلك بين الفريق أول إسماعيل والرئيس السادات .

وفى اليوم التالى ، استدعانى الرئيس إلى مكتبه فى استراحة أسوان ، وكنا وحدنا السادات وأنا فقط . بادرنى بقوله إنه علم بغضبى اثناء جلسة مباحثات أمس ، وعدم موافقتى على تخفيض حجم القوات بالقدر الذى اتفق عليه مع كسنجر . وكان يرى أن حجم القوات فى شرق القناة لا يجب أن يكون عائقا أمام اتفاق فك الاشتباك ، وبالتالي يكون عائقا أمام الاستراتيجية السياسية التى يضعها مع كسنجر لتحقيق السلام فى المنطقة على المدى البعيد . كما كان يرى الرئيس أن عمل قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة العازلة بين القوات المصرية والإسرائيلية يكفل عدم استئناف القتال .

شرحت للسيد الرئيس وجهة النظر العسكرية قائلا : إن الحجم المقترح لقواتنا شرق القناة لا يحقق أبدا الدفاع عن الأرض التى حررتها قواتنا بمواجهة حوالى مائة كيلو متر . وإن إسرائيل لن تنسى الهزيمة التى لحقت بها فى حرب أكتوبر ، ولذلك فإننا لا نستبعد مطلقا قيامها بالهجوم ضد قواتنا ، ورغم وجود قوات الطوارئ الدولية التى لم تخصص للقتال من جهة ولا تمنع أى طرف من استئناف القتال . وذكرت أننا نقدر فى القيادة العامة ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين ، حوالى ٣٥ ألف مقاتل ، وحوالى

٣٠٠ دبابة ، وعدد كبير من قطع المدفعية بأعيرتها المختلفة في شرق القناة ، بعد انتشار قوات الطوارئ الدولية في منطقة « الفصل » بين القوات المصرية والإسرائيلية . فضلا عن ذلك فإن قواتنا في الشرق يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوي . ولم يصل تفكيرنا إلى الحجم المحدود من القوات والتسليح الذي اتفق عليه - مبدئيا - مع كسنجر ، وما زال الوقت آمنا لتعديل هذا الاقتراح .

وفي نهاية حديثي ، اقترحت على السيد الرئيس استدعاء الفريق أول أحمد إسماعيل إلى أسوان لمناقشته في الموضوع ، والوقوف على رأيه .

رد الرئيس أنه لن يستدعي أحمد إسماعيل ، وأن الاتفاق الذي تم مع كسنجر يجب الالتزام به لصالح الإستراتيجية السياسية الجارية وضعها مع أمريكا . وأستطرد قائلا : إنه يحملني مسؤولية وضع الخطة المناسبة للدفاع شرق القناة بالقوات التي حددت ، مع مراقبة تنفيذ هذه الخطة . وأن ما قامت به هيئة عمليات القوات المسلحة برئاسة من إنجاز كبير في حرب أكتوبر ، لابد أن يتكرر في هذا الموقف الجديد .

وجاء يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ ، وبعد رحلات مكوكية للدكتور كسنجر ، أذيع أن اتفاق « فك الاشتباك » قد تم بنجاح ، ووافقت عليه كل من مصر وإسرائيل .

واستأنفنا المباحثات العسكرية مع الجانب الإسرائيلي في الكيلو متر ١٠١ لمناقشة طريقة تنفيذ الاتفاقية ومراحل التنفيذ ، والجدول الزمني لها .

وبدأ تنفيذ اتفاق « فك الاشتباك » يوم ٢٥ يناير ١٩٧٤ ، وكانت الخطوة الأخيرة فيه يوم ٥ مارس ١٩٧٤ .



وأصبحت أوضاع القوات في سيناء - تنفيذاً لاتفاق أسوان - كالآتي :

١ - قواتنا تعمل في شريحة من الأرض من الضفة الشرقية للقناة حتى الخطوط الأمامية التي وصلت إليها في حرب أكتوبر . وأصبحت هذه المنطقة « محدودة القوات والتسليح » . وأشار للخط الأمامي منها « بالخط أ - أ » .

٢ - قوات العدو انسحبت من الضفة الغربية للقناة ، وتعمل القوات الإسرائيلية في

شريحة من الأرض في سيناء غرب ممرات متلا والجدي على خط أشير له « بالخط ج - ج » ، كما أشير للخط الأمامي منها « بالخط ب - ب » .

٣ - تعمل قوات الطوارئ الدولية في منطقة عازلة « منطقة فصل » بين الخط الأمامي للقوات المصرية والخط الأمامي للقوات الإسرائيلية .

٤ - يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل على الخط الأمامي لكل منهما ، دون تدخل من الجانب الآخر .

وفي خطابات متبادلة مع الرئيس السادات ورئيسة الوزراء جولدا مائير ، سجل الرئيس نكسون القيود التي تلتزم بها قوات الطرفين التي تعمل في المناطق « محدودة القوات والتسليح » وهي التي وافق عليها الطرفان . وأصبحت القوات التي تعمل في هذه المناطق هي ٧٠٠٠ مقاتل ينظمون في ٨ كتائب ، ٣٠ دبابة ، وعدد محدود من المدافع حددت أنواعها وأحجامها .

وكان هناك نص على عدم إقامة صواريخ مضادة للطائرات في منطقة ٣٠ كيلومتراً من الخط الأمامي المصري ، وإلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي .

وكان من المتفق عليه ، أن تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوى منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية ، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين .



وهكذا انتظمت الأوضاع العسكرية في جبهة القناة ، بوضع اتفاق « فك الاشتباك » موضع التنفيذ ، برغم التنازلات المصرية التي قدمناها ، وكان من الممكن تفاديها .

ونتيجة لهذا الاتفاق ، احتفظت القوات المصرية بخطوطها التي وصلت إليها في سيناء خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وانسحبت القوات الإسرائيلية شرقاً في سيناء بما في ذلك قواتها التي كانت لها غرب القناة . وكان ذلك أول انسحاب إسرائيلي من أرض احتلتها ، تحت ضغط القوة العسكرية المصرية في حرب أكتوبر .

لقد كان اتفاق فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل اتفاقاً عسكرياً . واتضح طبيعته العسكرية من أن اللذين وقعاه هما رئيسا الأركان المصري والإسرائيلي .

وبرغم ذلك فقد كان لهذا الاتفاق إنعكاس سياسى هام لا يمكن تجاهله .
فقد أصبح هذا الاتفاق نقطة تحول فى علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد
السوفيتى بمصر . لقد أكّدت أمريكا دورها البارز وقدرتها على العمل لايجاد حل سياسى
لمشكلة الشرق الأوسط . وانحسرت العلاقات المصرية السوفيتة بعد أن كانت مميزة
لسنوات طويلة سابقة .